برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

مسائل المالية والميزانية

البند ٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرة التنفيذية أن تتقدم طياً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق ببرنامج الأغذية العالمي. ويغطي التقرير بنوداً مختلفة من جدول الأعمال على النحو التالي:

- البند ٥ (أ): التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩
- البند ٥ (ب): تعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: التقرير النهائي للجنة التقييم
- البند ٥ (جـ): ميزانية برنامج الأغذية العالمي للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣
- البند ٥ (د): شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/5(A,B,C,D)/2
9 October 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

نسخة من الرسالة الواردة من منظمة الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1468

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠٠١/١٠/٣

السيدة برتيني

تجدون طياً نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية بشأن ميزانية برنامج الأغذية العالمي للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (WFP/EB.3/2001/5-C/1)، وكذلك التقارير المعنونة "التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩" (WFP/EB.3/2001/5-A/1)، و"شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها" (WFP/EB.3/2001/5-D/1)، و"تعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: التقرير النهائي للجنة التقييم" (WFP/EB.3/2001/5-B/1).

ويسعدني لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر التقرير بحرفيته وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته المقبلة كوثيقة كاملة ومنفصلة. وينبغي تزويد اللجنة الاستشارية بنسخة مطبوعة **(بكل اللغات)** من الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

(الإمضاء) س. س. م. مسيل

رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة/ كاثرين بيرتيني
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome - Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل المالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الميزانية المقترحة لبرنامج الأغذية العالمي للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (WFP/EB.3/2001/5-C/1). كما عرض على اللجنة التقريران المعنونان "التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩" (WFP/EB.3/2001/5-A/1)، و"شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها" (WFP/EB.3/2001/5-D/1). وخلال مداولاتها بشأن هذه التقارير التقت اللجنة بالمديرة التنفيذية وبممثلين آخرين عن **البرنامج** الذين زودوها بالمزيد من المعلومات والإيضاحات. وإلى جانب ذلك فقد استعرضت اللجنة أيضا التقرير المعنون "تعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: التقرير النهائي للجنة التقييم" (WFP/EB.3/2001/5-B/1). وترد تعليقات اللجنة على تعيين المراجع الخارجي **للبرنامج** في الفقرات من ١٦ إلى ١٩ أدناه.

⇦ *ميزانية برنامج الأغذية العالمي للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣*

٢- فيما يتصل بطريقة عرض وثيقة الميزانية (WFP/EB.3/2001/5-C)، فقد طلبت اللجنة الاستشارية أن تدرج المعلومات الواردة في الملحق الثاني مستقبلا في الفصلين الثاني والثالث من الوثيقة.

٣- وتستذكر اللجنة الاستشارية الفقرة ٢ من تقريرها المتصل بميزانية **البرنامج** للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ الذي أشارت فيه إلى أنه "رغم أن الوثيقة تضمنت عددا من التوصيات والمقترحات التي وردت في تقارير سابقة للجنة، فإنها توصي بتضمين وثائق الميزانية في المستقبل معلومات مقتضبة توضح كيفية معالجة مختلف توصيات اللجنة، أسوة بالمتبع في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج الأخرى". وتؤكد اللجنة من جديد هذه التوصية والملاحظات، ولاسيما ما يتعلق منها بالافتقار إلى المعلومات عن معالجة توصياتها المتصلة بالوظائف.

٤- وبالنسبة لميزانية الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، وعلى نحو ما هو مذكور في الفقرات من ٢٢ إلى ٣٠ في وثيقة الميزانية، فإن مجموع الحجم التقديري لعمليات التسليم خلال الفترة المالية قد عدل من المستوى الأصلي المتوقع البالغ ٥ ١٦٥ مليون طن إلى ٧ ١٨١ مليون طن، أي بزيادة قدرها ٣٩ في المائة، في حين أن من المنتظر أن يرتفع الإنفاق بمقدار ٧٤٧ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٨ في المائة. وعلى نحو ما تشير الفقرة ٢٤ من التقرير فإن السبب الأول في هذه الزيادة هو المنحة الكبيرة من السلع الإضافية من أكبر جهة مانحة **للبرنامج**. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بموجب السلطة التي منحها المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية بتعديل ميزانية دعم البرامج والإدارة إذا ما تجاوز حجم العمليات المستوى المقرر بنسبة تفوق ١٠ في المائة فإنها قامت بزيادة عنصر دعم البرامج والإدارة للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمقدار ٤٨ مليون دولار (أي ٢٥ في المائة) على المستوى المعتمد للميزانية بحيث بلغت قيمته ٢٣٩,٧ مليون دولار. وتلخص الفقرة ٨٢ من التقرير أغراض استخدام الأموال الإضافية.

٥- وبالنسبة للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فإن مجموع الموارد، بحسب ما تشير إليه الفقرات من ٣١ إلى ٤٦ من التقرير، يبلغ تقديرا ٢,٩٣١ مليار دولار، وهو ما يشكل انخفاضا قيمته ٤٧٤ مليون دولار، أي ١٤ في المائة، عن المستوى المعدل للميزانية للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغ ٣,٤٠٥ مليار دولار. ومن المنتظر أن تكفل الميزانية

تغطية تكاليف تسليم ٤٧١ ٥ مليون طن من الأغذية وما يصاحب ذلك من تكاليف دعم، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٤ في المائة عن الحجم التقديري للكميات المسلمة في الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ والبالغ ١٨١ ٧ مليون طن. وكما يوضح الجدول ٢ فإن توقعات الموارد للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تتضمن قيمة السلع المقدرة بنحو ١,٢٨١ مليار دولار، والمساهمات النقدية البالغة ١,٥٩٣ مليار دولار، والمساهمات النقدية الحكومية لتغطية تكاليف التشغيل المحلية وقدرها ٢ مليون دولار، وفوائد بقيمة ٥٥ مليون دولار.

٦- وكما يتضح من الجدول ٣ فإن الحجم المتوقع للعمليات البالغة ٤٧١ ٥ مليون طن يتألف من المستويات التقديرية للمساهمة البالغة ٤٦٢ ١ مليون طن لعمليات التنمية، و٤٠٨ ٢ مليون طن لعمليات الطوارئ، و٦٠١ ١ مليون طن لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش. وتصل القيمة التقديرية لهذه المساهمات، وفقا للجدول ٤، إلى ٦٠٠ مليون دولار لعمليات التنمية، و٢٩٧ ١ مليون دولار لعمليات الطوارئ، و٨٦٤ مليون طن لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.

٧- ويورد الجدول ٥ من الميزانية المقترحة تقسيما للميزانية الإجمالية بحسب فئة التكاليف وبنود الاعتمادات. وتصل القيمة التقديرية لتكاليف التشغيل المباشرة للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٣٠٤ ٤١٦ ٢ دولار، في حين تصل تكاليف الدعم إلى ٠٠٠ ٦٠١ ٤٥٧ دولار منها ٠٠٠ ٨٠١ ٢٤٧ دولار لتكاليف الدعم المباشر و٠٠٠ ٨٠٠ ٢٠٩ دولار لتكاليف الدعم غير المباشر (أي دعم البرامج والإدارة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٥ أن الميزانية المتوقعة لدعم البرامج والإدارة للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد انخفضت بالمقارنة مع تقديرات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ من ٢٣٩,٧ مليون دولار إلى ٢٠٩,٨ مليون دولار. كما لاحظت اللجنة، على نحو ما هو وارد في الجدول ١٥ والجدول باء من الفصل الرابع، أن تقديرات تكاليف الدعم المباشر تشير إلى انخفاض في تكاليف الموظفين من ٠٠٠ ٩٤١ ١٨١ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٤٨٢ ١٤٩ دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وكذلك إلى انخفاض في عدد الموظفين من ٤٧٨,٣ ٤ شخص/سنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٠١٨,٥ ٤ شخص/سنة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وليس هناك من انخفاض مناظر في ميزانية دعم البرامج والإدارة حيث يشير الجدولان باء وجيم من الفصل الرابع في الواقع إلى أن تكاليف الموظفين قد ارتفعت من مستوى تقديري يبلغ ٠٠٠ ٥٤٠ ١٤٨ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٠١٠ ١٤٩ دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كما زاد عدد الموظفين من ١٧٥,٥ ١ شخص/سنة إلى ٢٠٦,٥ ١ شخص/سنة. وعندما استوضحت اللجنة عن أسباب عدم انخفاض تكاليف الموظفين في ظل ميزانية دعم البرامج والإدارة أبلغت بأن تكاليف الدعم غير المباشر (أي دعم البرامج والإدارة) شكلت تكاليف ثابتة ضمن طائفة من الأنشطة. على أن اللجنة تلاحظ من الجدول جيم من الفصل الرابع أن **البرنامج** تمكن من أن يخفض التكاليف من غير تكاليف الموظفين وذلك من ٠٠٠ ٢٠٦ ٩١ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٧٩٠ ٦٠ دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨- وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه عند تعديل مثل هذه التكاليف في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة استجابة لزيادة حجم العمليات فإن من المستصوب استخدام العقود قصيرة الأجل كلما كان ذلك مستطاعا. وإلى جانب هذا، ومع مساندة اللجنة للمرونة الممنوحة إلى المديرة التنفيذية لزيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة عندما يرتفع حجم العمليات، فإنها ترى أن من الواجب اتباع جانب الحذر لضمان أن تدار عمليات تمويل التكاليف الثابتة من مثل هذه التعديلات المؤقتة على نحو يتيح للمديرة التنفيذية أن تعدل عنصر دعم البرامج والإدارة إذا ما كان التسليم أقل من المتوقع. وبالإضافة إلى ذلك فإن على المديرة التنفيذية أن تبرر أسباب مواصلة التعاقد مع موظفين إضافيين نتيجة أي تعديل بالزيادة لعنصر دعم البرامج والإدارة في الميزانية وأن تعرض المعلومات بصورة جلية في وثائق الميزانيات المقبلة.

٩- وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بنحو ١٦ مبادرة من مبادرات ميزانية الدعم المزمع تنفيذها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والمعروضة في الفقرات من ١٠٦ إلى ١٦٢ من وثيقة الميزانية. وفي هذا الصدد فإن اللجنة تستذكر أن وثيقة ميزانية **البرنامج** السابقة (WFP/EB.3/99/3-A) احتوت على قرابة ١١ مبادرة من هذا النوع، وأن الكثير منها كان في المجالات ذاتها المحددة في وثيقة ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. على أنه ليس هناك من ذكر في وثيقة الميزانية الحالية لما تحقق من تقدم أو أحرز من نتائج فيما يتصل بالمبادرات المتخذة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتطلب اللجنة أن تدرج بعض المعلومات في وثيقة الميزانية مستقبلا بشأن أثر المبادرات المنفذة في الفترة المالية السابقة.

⇦ *شبكة البرنامج للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها*

١٠- يندرج برنامج تحسين الإدارة المالية، المعاد تسميته بشبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لتحليل التكاليف واحتوائها، أو نظام "ونغز"، ضمن المبادرات المعروضة **(الفقرات ١٠٧-١١٠)**. وفيما يتصل بهذه المبادرة قدم الى اللجنة أيضا تقرير منفصل عن النظام المذكور (WFP/EB.3/2001/5-D/1) تضمن وصفا عن كيفية قيام النظام الجديد بتوفير المعلومات اللازمة لتحليل التكاليف. غير أن التقرير لا يشتمل على أية تفاصيل عن النتائج المنتظرة من تنفيذ النظام المعني. وعند سؤال اللجنة عن ذلك أخطرت بأن النتائج المتوقعة تتضمن زيادة الإنتاجية وتحقيق وفور في تكاليف الموظفين، غير أن من السابق لأوانه معرفة ما سيكون عليه ذلك على وجه الدقة. وتفترض اللجنة أنه قبل القيام بهذه المبادرة فقد جرى تحليل دقيق لتحديد المجالات المحتملة للوفور ولزيادة الكفاءة. وتوصي اللجنة أن يشتمل التقرير المقبل عن هذا الموضوع كل التفاصيل المعنية المتاحة. وإلى جانب ذلك فإن اللجنة ترى أن أوجه استخدام نظام "ونغز" ليست محددة بجلاء في التقرير. وعلى وجه الخصوص فإن من الواجب أن يشير التقرير المقبل بوضوح إلى دور نظام "ونغز" في إدارة الموارد الإدارية والبشرية.

١١- وتؤكد اللجنة الاستشارية أهمية تزويد مستخدمي نظام "ونغز" بالتدريب اللازم وتوفير خدمات المساعدة التقنية لهم، إلى جانب ضمان الصيانة الفعالة لهذا النظام.

١٢- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن **البرنامج** شهد قدرا كبيرا من تطبيق نهج اللامركزية على السلطة التشغيلية منذ بدء المبادرة عام ١٩٩٦. وكما أشارت الفقرة ١١٦ من وثيقة الميزانية فقد استكمل **البرنامج** في ١ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١ عملية اللامركزية فيه حيث انتقل مكتبا العمليات الإقليمية المتبقيان في روما إلى الميدان. وترحب اللجنة بهذه التطورات. وأخطرت اللجنة بأنه قد دارت مداولات ضمن **البرنامج** بشأن إمكانية تطبيق اللامركزية على بعض الخدمات، مثل الموارد البشرية والشؤون المالية، غير أن ذلك يحتاج إلى مزيد من التحليل. كما أبلغت اللجنة أن إقامة نظام "ونغز" في مكاتب العمليات الإقليمية يتيح تطبيق نهج اللامركزية، وأن إدخال نظام "ونغز" في كل مكاتب **البرنامج** سيزيد من قدرته على رصد هذا النهج. ولذلك فإن اللجنة تحض **البرنامج** على مواصلة استكشاف الفرص لتطبيق اللامركزية على الخدمات.

١٣- وتتناول وثيقة الميزانية في الفقرات من ١٣٣ إلى ١٣٨ مسألة أمن الموظفين وسلامتهم. وتلاحظ اللجنة، وعلى نحو ما هو وارد في الفقرة ١٣٨، أن إنفاق **البرنامج** على تكاليف الأمن يقدر بنحو ١٢ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بما في ذلك التكاليف المشتركة مع منسق الأمم المتحدة للأمن. وتدرك اللجنة أن التكاليف المشتركة يمكن أن تعدل في ضوء اتفاق من المزمع وضعه في صيغته النهائية بين الأمم المتحدة وشركائها في منظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات اقتسام التكاليف المتصلة بتدابير الأمن المشتركة بين المنظمات، على نحو ما اعتمدته الجمعية

العامة في قرارها ٥٥/٢٣٨ الصادر في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٠ (انظر أيضا A/56/6، الفقرات من ٢-٣٠ إلى ٨-٣٠). وستعود اللجنة إلى هذا الموضوع في سياق استعراضها لتقرير الأمين العام.

١٤- وعند السؤال عن أثر اعتماد العقود غير محددة المدة في إدارة العاملين، أخطرت اللجنة أن من السابق لأوانه إجراء تقييم مناسب. وطلبت اللجنة إدراج هذا الموضوع في وثيقة الميزانية التالية.

⇦ *التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩*

١٥- فيما يتعلق التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ (WFP/EB.3/2001/5-A/1)، توصي اللجنة الاستشارية بأن يوجه الاهتمام مستقبلا إلى الإبلاغ عن أثر تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.

⇦ *تعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: التقرير النهائي للجنة التقييم*

١٦- عند نظر اللجنة الاستشارية في التقرير المتعلق بتعيين المراجع الخارجي **للبرنامج** للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ التقت برئيس لجنة التقييم ومدير مكتب المراجعة الداخلية في **البرنامج**. وتلاحظ اللجنة أن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة بتعيين مراجعين مستقلين منفصلين. وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى أنه ليس هناك من شرط قانوني بأن يكون لكلا المنظمتين المذكورتين المراجع الخارجي ذاته.

١٧- وفي التقرير تصف لجنة التقييم عملية تقديم العروض والتقييم التقني والمالي للمرشحين. وعلى أساس نظام الاختيار الذي اعتمده المجلس (قرار المجلس ٢٠٠٠/م ت-س/٧) توصي لجنة التقييم في تقريرها بأن يعين المجلس المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مراقبا خارجيا **للبرنامج** للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

١٨- ويبين التقرير أيضا أن المراقب المالي والمراجع العام للهند جاء في المرتبة الثانية حيث حصل على ٨٨٠,٥ درجة من أصل ١٠٠٠ في حين حصل المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة على ٨٨١,٤ علامة. وعند السؤال حول ما إذا كان هناك إجراء قائم للتعامل مع وضع يمثل تعادلا فعليا، أخطرت اللجنة الاستشارية أن لجنة التقييم التمست رأي المستشار القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة الذي أبلغها بأن على لجنة التقييم أن تختار المرشح الذي حصل على أعلى الدرجات. وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات تتعلق بالتكاليف المقارنة لكلا المرشحين. ووفقا للمعلومات الواردة فإن المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة قد تقدم بعرض مالي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بقيمة ٤٧٥ ٠٠٠ دولار، في حين أن قيمة العرض المقابل من المراقب المالي والمراجع العام للهند بلغت ٥٣٤ ٤٨٥ دولارا.

١٩- وتلاحظ اللجنة الإجراء المتبع الذي يصفه التقرير وأنه في الوقت الذي أوصت فيه لجنة التقييم بتعيين المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، فإنها كشفت النقاب عن اسم المرشح الثاني أيضا. وترى اللجنة أنه ليس هناك من أساس يدعوها إلى الشك بنزاهة عملية التقييم والانتقاء.